الجمهورية اللبنانية
وزارة المالية

المالية العامة 2024
ومشروع موازنة 2025

12 ايلول 2024

2024-2022 موازنات تصحيحية وسياسات مالية هادفة الى التعافي

إجراءات مالية مكثفة وموازنات تصحيحية 2022-2024	يمرّ التعافي من خلال إستعادة قدرة الخزينة التمويلية وفي غياب أي مصادر تمويل أخرى، يبقى التمويل الذاتي أساس للإستدامة المالية.
سياسة الانتظام المالي حجر أساس للإستقرار	توفير فائض في أرصدة حسابات الخزينة يمكّن من مواجهة المخاطرالقائمة والإيفاء بالالتزامات
توحيد أسعار الصرف وتقليص الفجوات وإزالة التشوهات وتعزيز المساواة	إستقرار في سعر الصرف ودعم للسلطات النقدية في تعزيز الإحتياطي من العملات الأجنبية
إجراءات مالية تدعم إدارة السيولة وتلجم النقد بالتداول	تراجعًا ملحوظا في معدلات التضخم، حيث بلغت 35.4% في نهاية شهر تموز 2024، مقارنة بمعدل وسطي بلغ 222% في عام 2023 ، ما يساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين (موشر الاسعار- الاحصاء المركزي)
تيسير المرفق العام والعمل على تأمين الموارد لإستمرارية العمل المؤسساتي	إعادة إنتظام العمل بادارات ومؤسسات دولة قادرة على تأمين الخدمات العامة الاساسية من أمن وغذاء وتعليم وطبابة، ضمانة للحفاظ على سبل العيش في ظل الأزمات الحادة والمتتالية

السياسة المالية للتعافي ترتكز على محورين أساسيين

تعزيز الايرادات وإستعادة القدرة التمويلية

حققت الإيرادات الإجمالية حوالي 236,537 مليارل.ل. في نهاية عام 2023، ما يعادل حوالي 13.5% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 6% من الناتج المحلي في عام 2022 قبل تطبيق السياسات المالية التصحيحية.

إستكمالا لعملية تعزيز الايرادات، حصّلت الخزينة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي ما يقارب 82% من الإيرادات المتوقعة سابقا في موازنة 2024 (مع الاشارة الى أن التحصيل الفعلي يعتمد سعر صرف 89500 ل.ل. مقارنة مع 85500 ل.ل. في ايرادات موازنة 2024)

بناءً على وتيرة التحصيلات هذه، يُتوقع أن تحقق الإيرادات حوالي 23% زيادة عن ما كان مرتقب في موازنة 2024، أي ما يوازي 15-16% من الناتج المحلي الإجمالي.

الإنفاق المتأنّي وفق الأولويات لتفادي العجز

من المتوقع ألا يتجاوز إجمالي الإنفاق في عام 2024 سقف الإيرادات المحصّلة، و هو مقدّر بحوالي 14% من الناتج المحلي مقارنة بـ 12 % من الناتج المحلي عام 2023 و 9% عام 2022. فإن حجم القطاع العام يتزايد تدريجيا، تزامنا مع تعزيز الواردات لتفعيل إتاجية العمل والاداء.

مع الإشارة إلى أن الانفاق على الرواتب والأجور والتعويضات لموظفي القطاع العام لا يقلّ عن نصف الإنفاق المتوقع للعام 2024، ما يعادل حوالي 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 4% من الناتج المحلي في عام 2023.

دفع مستحقات الديون الخارجية الإنمائية (فوائد و أصل) وغيرها من المستحقات على الخزينة اللبنانية، بموعدها، الى جانب تسديد المتأخرات تدريجيا، ما يقارب 2% من الناتج المحلي في 2024

- ✓ الفائض في الميزانية لتفادي ضغوط تهدد الاستقرار، لمواجهة المخاطر، كما ولتسديد مستحقات قائمة على الدولة اللبنانية (فيول EDL، SDR) وعدم تراكم المتأخرات
- ✓ تسديد فروقات أسعار صرف مترتّبة على الخزينة
- ✓ تيسير عمل المرافق العامة وإعادة انتظام العمل في إدارات ومؤسسات الدولة، بما يضمن أداء المهام بأفضل شكل ممكن،
- ✓ الالتزام بالمتوجبات وتعزيز مكانة لبنان في المجتمع الدولي، وترسيخ ثقة الدول المانحة ما يمكّن لبنان من الحصول على هبات وقروض إنمائية مستقبلًا.

Fiscal Performance Budget Execution -Cash Basis Est. (LL billion)	2022	2023	2024 Est
Total Revenues	**34,758**	**236,537**	**377,555**
Total Expenditures *approximate estimation*	**49,241**	**204,000**	**328,711**
Overall Balance	**-14,483**	**32,537**	**48,844**
Overall Balance in % of GDP	-2.5%	1.9%	2.0%
Total Revenues in % of GDP	6.1%	13.5%	15.7%
Total Expenditures in % of GDP	8.6%	11.6%	13.7%

أبرز أهداف مشروع موازنة 2025 في ظلّ التحديات القائمة

الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي ولجم التضخم وتيسير المرفق العام تبقى الاهداف القصوى في ظل أوضاع سياسية وأمنية حرجة.

تأمين الموارد في ظلّ التحديات القائمة من خلال إستكمال لسياسة تعزيز الواردات وتفعيل الالتزام الضريبي عبر توسيع الوعاء الضريبي وملاحقة المكتومين، وترشيد الانفاق بحسب الاولويات.

تأمين أرصدة في حسابات الخزينة من خلال الإدارة المالية المتأنيّة، **لمواجهة المخاطر وتسديد الالتزامات القائمة على الدولة اللبنانية** وذلك في غياب أي قدرة للتمويل من الاسواق المالية وإصدارسندات دين.

إقرار موازنة في موعدها الدستوري لما في ذلك من أبعاد على الانتظام المالي

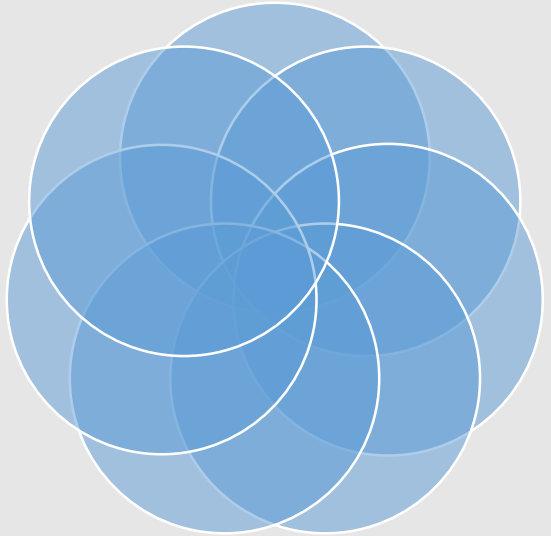

إستكمال لعملية **التعافي والنهوض بالمؤسسات وإعادة بناء القدرات في الادارات العامة** وتمكين فعاليتها من أجل تأمين الخدمات العامة ورسم استراتيجيات إنمائية إصلاحية والعمل بها.

إعداد مشروع موازنة 2025 وفق منهجية التمويل الذاتي، مما يعني عدم إحداث أي عجز فعلي يفوق قدرة الخزينة على تمويله: وضع سقفًا للانفاق يتناسب مع الإيرادات المتوقعة ومع أرصدة حسابات الخزينة المتوفّرة.

ان الالتزام بسقوف الاعتمادات المرصدة في مشروع موازنة 2025 أمر جوهري لما في ذلك من إرتدادات سلبية على الاستقرار في حال تجاوزها، والعودة الى التقلبات الحادّة والتضخم، ما يسيء مجددا للاوضاع المعيشية.

البعد الاصلاحي في مشروع موازنة 2025 يكمن في صيانة استقرار مستدام وتفعيل الانتظام المالي وتأمين الخدمات العامة بالشكل الافضل في ظل التحديات القائمة، فان السير بالاصلاحات الجوهرية المندرجة في خطّة الحكومة للتعافي تطلّب التوافق السياسي بعيدا عن التجاذبات القائمة. نظرا لأهمية اقرار الموازنة في موعدها الدستوري وعدم تأخيرذلك،، تعمل وزارة المالية والحكومة على إنجاز **مشاريع قوانين مستقلّة للاصلاحات البنيوية المرجوّة** على أن تعرض وتناقش لاحقا بطريقة مستقلّة وبناءة (وتفادي اجراءات اصلاحية تصنّف بـ "فرسان موازنة").

مشروع موازنة 2025- الفرضيات وأبرز الاعتمادات

الإيرادات المرتقبة في مشروع موازنة 2025

بلغت الإيرادات المرتقبة **410،129 ل.ل. مليار** أي حوالي 17% من الناتج المحلي مقارنة مع حوالي 16% التحصيل الفعلي المرتقب لعام 2024 و تعتمد هذه التوقعات:

- فرضيات نمو متحفظة نظرًا للأوضاع الراهنة في البلاد،
- الإيرادات النقدية المحققة خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2024 والاستيراد المحقق خلال الفترة ذاتها

LL billion	2022 Budget Law	2024 Budget Law	Budget Proposal 2025
Total Revenues	**31,488**	**308,000**	**410,129**
Total Expenditures	**40,873**	**308,435**	**427,695**
of wch Wages & Salaries (Article 13)	8,661	45,833	95,804
Social benefits (Article 15)*	14,284	98,987	115,611
of wch Interest payments (LL Debt+C-loans)	3,770	14,648	31,485
Primary Balance	**-5,615**	**14,213**	**13,919**
Overall Balance	**-9,385**	**-435**	**-17,566**
Exchange rate	15,000	85,500	89,500
Overall Balance in % of GDP	-1.6%	0.0%	-0.7%
Total Revenues in % of GDP	5.5%	12.8%	16.7%
Total Expenditures in % of GDP	7.1%	12.8%	17.4%

الإعتمادات المرصدة في مشروع موازنة 2025

مجمل الاعتمادات بلغ **427،695 ل.ل. مليار** أي 17% من الناتج المحلي مقارنة مع حوالي 13-14 % المصروف الفعلي المقدّر لعام 2024

- بلغت **الاعتمادات المخصّصة للرواتب والاجور والمنافع الاجتماعية لموظفي القطاع العام** 211،415 ل.ل. مليار، ما يوازي 8.6% من الناتج المحلي مقارنة مع 7.6% مرتقب لعام 2024، و 4% لعام 2023
- وهي تشكّل 49 % من مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2025، أو حوالي 52% من الايرادات المرتقبة في 2025، ومن ضمنها الحوافز للقطاع التربوي (13500 ل.ل. مليار)
- خصص مبلغ 55،855 ل.ل. مليار **لاحتياطي الموازنة**، ويلحظ مبلغ لتغطية أي زودة اضافية لدعم أجورالقطاع العام، **على أن لا تتجاوز الكلفة الاجمالية لرواتب واجور القطاع العام بما فيها المساعدات الاجتماعية 10%من الناتج المحلي**، حفاظا على الاستقرار المالي والنقدي في البلاد.
- يتضمن احتياطي مشروع الموازنة أيضا مبلغ قدره 100 مليون دولار أميركي لتسديد كلفة شراء الفيول العراقي لشركة كهرباء لبنان، (عند اصدار القوانين المؤاتية).
- لحظ مشروع موازنة 2025 مبلغ 31,485 ل.ل. **مليار تسديد فوائد دين بالعملة المحلية (بما فيها متأخرات للبنك المركزي) وقروض إنمائية بالعملة الأجنبية، و مستحقات SDR**.

الاصلاحات على صعيد المالية العامة

الإصلاحات الضريبية واعادة تفعيل الالتزام الضريبي ليس مجرّد سياسة تعزيز الواردات بل تحفيز الموساواة والحدّ من المضاربة غير الشرعية التي تؤثّر على الاقتصاد الشرعي.
إعادة بناء قدرات الإدارة الضريبية بهدف تعزيز الجباية وتسهيل عملية الالتزام من خلال تطوير المكننة ودعم التصريح الإلكتروني وجميع الخدمات الإلكترونية (e-services).

عدم زيادة أي عبء ضريبي على كاهل المواطن نظرا للظروف القاهرة التي تمرّ بها لبلاد وفي غياب عودة العجلة الاقتصادية الى طبيعتها، فأتى مشروع موازنة 2025 دون احداث أي ضرائب جديدة، الاّ في ما يخص تصحيح بعض الرسوم التي لم تصحّح في الموازنات السابقة والتي تدهورت قيمها مع التضخم

الاصلاحات الهادفة الى تمكين القطاع العام وتعزيز فعالية عمل الادارات: تأتي عملية تصحيح الرواتب والاجور تدريجيا وعلى مراحل، تزامنا مع الامكانيات التمويلية المتوفّرة.فان تعزيز القدرات في الادارات والمؤسسات العامة جوهري لصيانة المصلحة العامة وتأمين الخدمات للمواطنين بالشكل الافضل ورسم الاستراتيجيات الاصلاحية للقطاعات الانمائية والعمل بها.

الاعتمادات المرصدة للانفاق التشغيلي ولا سيما الانفاق الاستثماري تبقى متحفّظة، لان الاولويات اليوم، في ظلّ الشح بالموارد، تكمن في الانفاق الاجتماعي، فنالت وزارات الصحة والتربية والشؤون الاجتماعية على حوالي 29 % من مجمل اعتمادات مشروع موازنة 2025.

يبقى اليوم تمويل المشاريع الانمائية والاستثمارية من خلال الاستقراض، concessional loans وتجهد الوزارة على تسديد الالتزامات والمستحقات في موعدها لاعادة استقطاب ثقة المجتمع الدولي والتمويل الخارجي لمشاريع انمائية في البلاد

تطوير عملية تحضير الموازنات حسب أفضل المعايير الدولية وتفعيل انتاجية الانفاق العام وتقديم موازنات تعكس الخطط الاصلاحية للقطاعات الانمائية بفعّالية، ما يساهم في دعم السياسات الانمائية.

العمل على تجاوز العقبات بغية اصدار البيانات المالية، لتعزيز الشفافية، ورصد سياسات مالية صائبة، وانجاز البيانات الختامية وقطع الحساب، للاعوام 2020، 2021 و2022.

في الظروف الراهنة وفي غياب تشريع الاصلاحات البنيوية والجوهرية للتعافي بطريقة مستدامة، من اعادة هيكلة القطاع المصرفي واعادة هيكلة الدين العام ورسم خطة استرجاع الودائع...، **تبقى الموازنات محدودة من حيث البعد الاصلاحي وتأثيره الفعّال على الاقتصاد، أي تبقى الموازنات موازنات طوارىء وأولويّات** تهدف الى تأمين الاستقرار واستدامة العمل المؤسساتي....، الى حين تخطّي كافة العوائق وتفعيل عملية التعافي.

تنسب الزيادة الملحوظة في اعتمادات مشروع موازنة 2025 الى القطاعات التالية

القطاع الصحي:

المواد المخبرية لكل من المديرية العامة لقوى الامن الداخلي والمختبر المركزي لوزارة الصحة، الاشتراكات وإعتمادات لنفقات الاستشفاء في القطاعين العام والخاص، المساهمة في تفعيل وتجديد المستشفيات الحكومية وتأهيل العاملين، نفقات استشفاء لقوى الامن الداخلي والسجون

القطاع التربوي:

لوزارة التربية والتعليم العالي، للتجهيزات المعلوماتية في المديرية العامة للتعليم العالي وخاصة لرصد التجاوزات والمخالفات، للمساهمة في المدارس المجانية، لمديرية التعليم والمهني والتقني وتمويل المشاريع المشتركة، للمركز التربوي للبحوث والانماء، لمساهمة الجامعة اللبنانية وزيادة على اشتراكات ومساهمات الدولة في صندوق التعاضد لاساتذة الجامعة، لتامين اعمال النظافة والصيانة والتشغيل

القطاع الامني:

لتطويع عناصر جديدة، بدل الملابس والسجون وادارة الجمارك، ثمن محروقات سائلة لامن الدولة، تجهيزات امنية متخصصة، بدل ثمن مطبوعات وبدلات اتعاب للتعاقد مع مختبرات معينة، صيانة تجهيزات المعلوماتية للجمارك، تقديمات مدرسية وتغذية ونفقات شتى متنوعة

القطاع الاجتماعي:

دفع كامل المتأخرات المترتّبة على الدولة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وزارة الشؤون الاجتماعية، مساهمات داخل القطاع العام منها مراكز الخدمات الانمائية، للمشاريع الاجتماعية والصحية بالاشتراك مع الجمعيات الاهلية، الصندوق التعاوني للمختارين

وتأتي أهمّ هذه الزيادات:

- ❑ **لمواجهة ارتفاع الاسعار،**
- ❑ **تضمين الزيادة في بدل النقل المقطوع للاجهزة العسكرية،**
- ❑ **الزيادات على الرواتب والاجور**
- ❑ **زيادة اعتمادات وزارة الشؤون الاجتماعية**
- ❑ **رفع التقديمات المدرسية،**
- ❑ **زيادة الايجارات،**
- ❑ **تسديد سلف خزينة،**
- ❑ **زيادة اعتمادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي،**
- ❑ **التوظيف الجديد**
- ❑ **دعم مجّانية التعليم في ما يخصّ مرحلتين الروضة و التعليم الاساسي**

اقتصرت التعديلات الضريبية في مشروع موازنة 2025 على تفعيل الالتزام وإجراء بعض التصحيحات

ضريبة الدخل (المادة 63):اقتطاع الضريبة من الرواتب بالعملات الأجنبية وتحويلها إلى الليرة اللبنانية عند الايفاء على سعر الصرف 89500.

قانون الإجراءات الضريبية (المادة 44) :تعريف صاحب الحق الاقتصادي بما يتناسب مع التعريفات الدولية وتعديل غرامات عند عدم التصريح

قانون رسم الطابع المالي (المادة 67)إدخال وسائل دفع متعددة، لاستيفاء رسم الطابع المالي.

رسم الطابع المالي (البند 46) تعديل رسم اعلى الإيصالات :تحديد 2 دولار أو يورو للإيصالات بالعملات الأجنبية.

ضريبة الأملاك المبنية (المادة 31) تعديل رسم تسجيل سنوي بقيمة 200,000 ل.ل. على عقود الإيجار.

رسم الانتقال: اخضاع الموقف الحاصلة لغاية نهاية عام 2006 لرسم انتقال لدى الدوائر العقارية بنسبة 1 بالمية، وللسنوات 2007 وزيادة التنزيلات الممنوحة للورثة بما يتناسب مع التعديلات التي اعتمدت في 2024 (60 ضعف)

مهلة إضافية للاعتراضات الضريبية :منح المكلفين مهلة 6 أشهر إضافية لتقديم الاعتراضات بسبب عدم امكانية التبلغ.

تمديد وقف قانون ضريبة الأراضي حتى 31/12/2027.

تعديلات مختلفة :تعديل الرسوم الخاصة بالخدمات العقارية وبالنسبة لبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي لا تطال ذوي الدخل المحدود، وتصحيح الغرامات والرسوم الخاصة بتسجيل الملكية الأدبية والفنية

جاءت التعديلات التي اجريت على النصوص القانونية في الجدول رقم 9 محددة، بحيث لا تشكّل أي عبء على المواطنين.

تفعيل الالتزام الضريبي وحثّ المكتومين على القيام بواجباتهم الضريبية والحدّ من التهرب: تعمل وزارة المالية، بكافة مديرياتها وأجهزتها على تفعيل خطّة تعزيز الالتزام، لما في ذلك من أبعاد ايجابية على المالية العامة من حيث توسيع الوعاء الضريبي، وعلى الاقتصاد الشرعي المهدّد بالمضاربة غير الشرعية. في هذا السياق، تعمل أيضا وزارة المالية على تعزيز قدرات الادارة الضريبية من تدقيق وجباية ورصد سياسات ضريبية بناءة على ضوء تداعيات الازمة، وتماشيا مع واقع جديد واقتصاد متحوّر.

كما أتت التعديلات في مشروع الموازنة لتسهيل المعاملات على المواطنين وإعطاء مهل اضافية لتسوية أوضاعهم الضريبية.

البدء بتطبيق رسم الطابع الالكتروني في العام 2025 ما يسهّل كافة المعاملات